آفاق استثمار الأملاك الوقفية بالجزائر ودورها في التنمية المحلية "ولاية بسكرة أنموذجا"

The future prospect of the property endowment investment (El Wakf) in Algeria and its role in local development .Wilaya of Biskra's model

وافية نفطي

جامعة بسكرة، الجزائر. oufia.nafti@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 2021/01/14 **تاريخ القبول:** 2021/03/14 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

كان الوقف وما زال جزءا من الشخصية الوطنية للمجتمع الجزائري ويشكل ثروة هائلة وموروثا حضاريا متجددا لا يمكن الاستهانة به. لذلك عملت مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية بسكرة على استرجاع وتثمين الأملاك الوقفية وتسوية وضعيتها القانونية والتي بلغ عددها إلى غاية ديسمبر 2018: 303 ملك وقفي من مختلف أنواع العقارات موزعة عبر مختلف بلديات ولاية. ورغم العراقيل، أخذت مديرية الشؤون الدينية والأوقاف في انجاز مشاريع استثمار هذه الأملاك الوقفية وفق جملة من الشروط تتوافق وطبيعة متطلبات الولاية من خلال حسن اختيار المجالات الاقتصادية التي يمكن أن تستثمر فيها الأملاك الوقفية من حيث توفير مناصب العمل، و دراسة المحيط الاستثماري للولاية انطلاقا من إستراتيجية أن الوقف رافدا للتنمية المحلية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: *الأملاك الوقفية؛ استثمار؛ مديرية الشؤون الدينية والأوقاف ؛ولاية بسكرة؛ المعوقات.*

Abstract:

The Endowment so called El Wakf has always been and still is considered to be a part of the Algerian national heritage .For this important reason, the Department of religious affairs and endowments of Biskra has made a great effort in recovering, assessing and settling the legal status of these property endowments(El wakf)- that number into 303 units in 2018- from all sorts of Real Estates housing units.These properties are spread across various municipalities throughout Biskra region. Despite many difficulties, the department of religious affairs and endowments has managed to take successful measures in setting up investment projects for these endowments that were done in accordance to the priorities of the state in order to provide employments and create plenty of jobs.

Keywords*: Property endowments; investment; department of religious affairs and endowments; state of Biskra(Wilaya of Biskra);constraints.*

* **المؤلف المرسل: وافية نفطي،** oufia.nafti@univ-biskra.dz

مقدمة:

يعد الوقف(الحُبُس) من أهم وسائل التنمية الشاملة في المجتمع المسلم وهذا لارتباطه بالحياة الاجتماعية والاقتصادية من حيث كونه أسلوبا لتوفير البيئة الملائمة للتكفل بالكثير من الحاجات الإنسانية والمجتمعية من جهة، ومن حيث كونه يساهم في ترقية الاستثمار من خلال خلق حركية ناجعة ومستمرة وحيوية أكثر للاقتصاد من جهة أخرى. كما أن الأملاك الوقفية كفيلة بتقليل العبء المالي على الدولة من خلال مداخيلها الخاصة وما يمكن لها أن توفره من مناصب شغل ومكاسب أخرى.

تتوفر ولاية بسكرة على وعاء عقاري هام للأملاك الموقوفة يعود تاريخها إلى أزمنة غابرة بكل أنواعها(أراضي زراعية، سكنات، محلات تجارية، الخ)، لكن الوضعية التي آلت إليها الأوقاف في وقتنا الحاضر بسبب طمس الاستعمار الفرنسي للكثير من الأوقاف بالمنطقة، وتحول أغلب الملكيات الوقفية إلى أملاك خاصة بعد الاستقلال، إضافة لغياب ثقافة الوقف يجعلها عاجزة عن القيام بالدور المراد منها في عملية التنمية المنشودة، ما يدعو إلى إعادة النظر في طرق إدارتها ووسائل تسييرها، وضرورة إحيائها والتفكير في كيفية العمل على إنمائها بما يفيد في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا الأمر لا يتأتى إلا عن طريق إعادة هذه المؤسسة إلى ساحة الاهتمام والعمل واستثمار أموالها وإخراجها من حالة الركود والعمل الخيري إلى آفاق تكون أكثر نفعا وخدمة للصالح العام. هذا ما عملت عليه كل من مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية بسكرة منذ 1999 إلى غاية 2018 إلى جانب المجهود الذي تقوم به لجنة الشؤون الاجتماعية والشؤون الدينية والأوقاف والشباب والرياضة بالمجلس الشعبي الولائي بسكرة حيث ناقشت موضوع واقع الأملاك الوقفية بولاية بسكرة في الدورة العادية الثالثة لسنة 2014 من حيث حصر واسترجاع الأملاك الوقفية، والبحث عن آليات وطرق استثمار هذه الأملاك لصالح الاقتصاد المحلي والوطني وخلق مناصب شغل، وتوسيع مجال الاستثمار بما تتطلبه المنطقة من حاجيات اجتماعية واقتصادية. توجت هذه العملية بانعقاد ملتقى وطني بعنوان " الوقف في الجزائر واقع وآفاق " ببسكرة يومي 19-20 ديسمبر 2015. كما قامت مديرية الشؤون الدينية بولاية بسكرة بتقديم عرض شامل اشتمل المشاريع الوقفية قيد الإنجاز، والمشاريع الوقفية المقترحة للاستثمار وذلك في إطار الملتقى " عرض حصيلة الأوقاف والتعليم القرآني بتلمسان " في 17 أكتوبر 2018م.

وفقا لأهمية ومكانة الأملاك الموقوفة بولاية بسكرة نطرح الإشكالية التالية: ما هي آفاق مشاريع الاستثمار في الأملاك الوقفية التي تم استرجاعها بولاية بسكرة من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وفيما تمثلت المعوقات التي تواجه هذه العملية؟

للإجابة عن الإشكالية قمنا بإحصاء الأملاك الوقفية التي استرجعتها وقامت بحصرها مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية بسكرة ثم تقديم الآليات المقترحة من أجل استثمار هذه الأملاك حسب احتياجات الولاية والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

1. وضعية الأوقاف ببسكرة أواخر العهد العثماني وخلال فترة الاحتلال الفرنسي:

يعتبر الوقف أو الحُبُس، أو ألَحْبُوس نوع من أنواع البر والصدقة ووسيلة من وسائل التقرب إلى الله عز وجل، وهو بالمفهوم الفقهي صدقة جارية وذلك استنادا إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له»[1]. وقد أبرز الوقف وضعا

اجتماعيا واقتصاديا ميز الجزائر خاصة في العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، بحيث كانت أموال الأملاك المحبسة محل طمع الإدارة الفرنسية مما جعلها تخطط من أجل الاستيلاء عليها.

ظاهرة تحبيس الأملاك ببسكرة قديمة تمتد حتى قبل الوجود العثماني[2]، أما خلال الفترة العثمانية فلقد وصف الورتلاني أوضاع الأوقاف ببسكرة فقال: «إن الترك استولوا على أوقاف بسكرة، فأصبحوا يأكلون منها وينتفعون بها كأملاك حقيقية وهي ليست لهم وليسوا من أهلها، ولكنهم تمردوا وطغوا وجعلوا جميع الخطط الشرعية لهم ظلما» **(سعد الله 1998، ص. 228)**، كما كان بايات قسنطينة يعفون زاوية عبد الرحمان الأخضري[3] من دفع الضرائب ويساهمون في زيادة أملاك محبساتها **(سعد الله 1998، ص. 503)**.

اشتهر أهل منطقة بسكرة بالعمل الخيري خاصة تجاه العلماء والأولياء والصالحين، وتنقل الرواية الشفوية أن رجلا من قدماء بسكرة فاتته صلاة الجمعة فحبس أرضا لقراء صحيح البخاري كان عددهم أربعون رجلا، تعرف هذه الأرض اليوم بمقبرة البخاري، ويذكر أن الكثير من النخيل والأشجار كان قد حبس ووقف على بعض المساجد وكان المحصول يدفع للفقراء والمساكين **(خمار 2007، ص. 123)**.

بعد الاحتلال الفرنسي لبسكرة في 4 مارس 1844، عرفت الأحباس العامة أوضاع سيئة، وبالضبط بعد 1849، حيث أمر القائد العام لمقاطعة قسنطينة بتنفيذ القرار 3 أكتوبر 1848 بخصوص المؤسسات الدينية، ثم القرار 1858، ولم تنته سنة 1875 حتى أخذت هذه الإجراءات مجراها في التطبيق[4]، فتم ضم أملاك الأحباس العامة لمنطقة بسكرة للدومان**(Busson 1952, p.p. 216 et 292)**. وبحلول 1881 بدأ بيع العديد من هذه الأملاك في المزاد العلني في أشكاله القانونية الظاهرة من طرف إدارة الدومان؛ ونتيجة لذلك عانت المساجد ببسكرة ما عانته من إهمال جراء الاستيلاء على الأوقاف، مثل ما وقع لجامع سيدي عقبة، وقد كان لمدينة بسكرة نفسها سبعة عشر مسجدا سنة 1880، بعضها يرجع إلى قرون خلت مثل جامع سيدي الجودي. **(سعد الله 1998، ص. ص. 95-96)**. أما بالنسبة للاحباس الخاصة فقد جعلت تحت إدارة "وكيل الأحباس" المراقب من طرف قادة الناحية[5].

2. واقع الأوقاف بولاية بسكرة بعد الاستقلال إلى وقتنا الحاضر:

أ. النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأوقاف وإدارتها بعد الاستقلال:

نتيجة للفراغ القانوني الذي واجهته الدولة الجزائرية بعد الإستقلال، صدر أمر في ديسمبر 1962 يمدد سريان القوانين الفرنسية في الجزائر ما عدا تلك التي تمس بالسيادة الوطنية، وعندئذ لم تهتم الدولة برعاية الأوقاف المتبقية وصيانتها، بل استمر العمل بالقانون الفرنسي لتسيير الأملاك الوقفية، وحصرت دور الأوقاف في ميادين محدودة ومجالات ضيقة مثل المساجد والكتاتيب. بحلول سنة 1963 صدر المرسوم التشريعي رقم 388/63 القاضي بتأميم كل المزارع الفلاحية التابعة لبعض المزارعين الطبيعيين والمعنويين لتصبح ملكا للدولة، ما جعل الكثير من الممتلكات الوقفية تؤول ملكيتها للدولة، دون مراعاة الخصوصية القانونية والشرعية للوقف.

تداركا للأمر، أصدرت الدولة الجزائرية مرسوما تشريعيا رقم 283/64 بتاريخ 17 سبتمبر 1964 تضمن نظام الأملاك الوقفية فجاءت مواده ببيان معنى الوقف، شروط تعويض الوقف الخرب، والجهة الرسمية المخولة لإدارة الوقف، كما تضمن أمرا بتسليم أوراق الثبوتية للوقف للجهة الوصية إلا أنه لم ينص

على استرجاع الممتلكات العقارية المؤممة بقانون 167/62، ولم يعرف هذا المرسوم التطبيق الميداني **(السنوسي و داودي 2015، ص.ص. 157-158).**

في 8 نوفمبر 1971 أصدرت الدولة الجزائرية الأمر رقم 73/71 والمتضمن قانون الثورة الزراعية، وبالرغم من أنه استثنى الأراضي الوقفية من التأميم إلا أن تطبيق ذلك لم يكن في المستوى المطلوب حيث أدرجت معظم الأراضي الوقفية ضمن الثورة الزراعية. وفي 10 فيفري 1981 صدر قانون 01/81 والمتضمن التنازل عن أملاك الدولة العقارية، نص على حق التنازل بالبيع والشراء عن هذه العقارات العمومية. لم يشر هذا القانون إلى الأوقاف مما ترتب عنه التنازل عن الأملاك الوقفية، فانتقلت ملكيتها لغير الموقوف عليهم، وأخرجت عن خصوصيتها الوقفية. أعقب ذلك صدور قانون الأسرة رقم 11/84 بتاريخ 9 جوان 1984 الذي لم يأت بجديد فيما يخص الأملاك الموقوفة، بل اقتصر على تحديد مفاهيم عامة للوقف **(السنوسي و داودي 2015، ص. 158).**

لم تكن الانطلاقة الفعلية في حماية الممتلكات الوقفية وإصلاح حالها إلا بعد صدور دستور 1989 الذي نص في المادة 49 على تكريس الأعراف الوقفية وحمايتها، كما دعم المشرع الجزائري وضعية الأوقاف بصدور قوانين تحدد شروط وكيفيات إدارة الأملاك الوقفية وتسييرها وذلك في إطار قانون 10/91 بتاريخ 27 أفريل 1991 الذي شملت أحكامه التعريف بالوقف وشروط ناظر الوقف، وكيفية الانتفاع به،إلا أنه لم يوضح كيفية تنمية الوقف واستثماره. تبع ذلك منشور وزاري ينص على حق الوزارة الوصية في استرجاع الأراضي الزراعية المؤممة والصادر في 6 جانفي 1992. **(السنوسي و داودي 2015، ص. 158).**

في الفترة الزمنية الممتدة من 1994-1998 صدرت عدة مذكرات وتعليمات وزارية لتغطية العجز التشريعي في مجال التسيير الوقفي، والدعوة إلى تنميته بالطرق المشروعة(السنوسي و داودي 2015، ص. 159). وفي إطار تكملة المنظومة التشريعية للوقف الجزائري جاء المرسوم التنفيذي رقم 336/2000 المؤرخ في 26 أكتوبر 2000 المتضمن إحداث وثيقة الإثبات الوقفي عن طريق الشهادة، وفي 26 ماي 2001 صدر قانون وزاري يبين شكل ومحتوى الشهادة الوقفية **(السنوسي و داودي 2015، ص. 159).**

عن النصوص القانونية الخاصة باستثمار الأملاك الموقوفة، ووفق المرسوم التنفيذي 381/98 المؤرخ في 1ديسمبر 1998، وضع المشرع الجزائري الإطار القانوني التنظيمي لإدارتها والإشراف عليها في شخص يسمى ناظر الوقف، وحصرت مهام ناظر الوقف بالمادة 13 **(لحرش2015، ص.ص. 136-137)**. أما فيما يتعلق بالتسيير المركزي للأملاك الوقفية فقد أحدث المشرع الجزائري أجهزة مركزية تتجسد في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف المتمثلة في شخص وزيرها، وكذا اللجنة الوطنية للأوقاف وذلك بموجب مرسوم تنفيذي رقم 146/2000 مؤرخ في 28/ 2000/6. تتكون وزارة الشؤون الدينية والأوقاف من عدة أجهزة هي: الأمانة العامة، الديوان، مديرية الأوقاف والحج، والمفتشية العامة والتي من مهامها متابعة مشاريع استغلال الأملاك الوقفية وتفقدها وإعداد تقارير دورية عن ذلك **(لحرش 2015، ص. 137).** أما فيما يخص التسيير المحلي للأملاك الوقفية فلقد أنشأ المشرع الجزائري على مستوى كل ولاية مديرية تابعة للشؤون الدينية والأوقاف تسهر على تسيير الأملاك الوقفية وحمايتها والبحث عنها وجردها وتوثيقها إداريا طبقا للتنظيم المعمول به **(لحرش 2015، ص. 138).**

ب. جهود مديرية الشؤون الدينية بولاية بسكرة في استرجاع الأملاك الوقفية وتسوية وضعيتها القانونية وتنمية إيراداتها:

بدأت المساعي ببسكرة سنة 1999 حيث تم تعيين مسير للأوقاف بتكليف من مدير الشؤون الدينية. وعملا بالمذكرة الوزارية رقم 94/35 المتضمنة كيفية البحث عن الأملاك الوقفية، وانطلاقا من أن أهم إجراءات المحافظة على الملك الوقفي وحمايته هي عمليات التسوية العقارية، انطلقت العملية على مستوى ولاية بسكرة سنة 2003 تحت إشراف الوزارة الوصية من خلال تعيين خبير عقاري خاص بالعملية لكل من ولاية بسكرة وغرداية، كما تم تحديد مكتب دراسات للهندسة المعمارية يشرف على العملية برمتها في الجزائر العاصمة. عرفت العملية تباطؤا كبيرا بسبب الطابع المركزي إضافة إلى عدم تخصص المكتب المذكور آنفا، حيث لم يتم تسوية إلا كل من الجامع الكبير ببلدية بسكرة، وعقار حفناوي دبابش.

بعد ذلك أخذت مديرية الشؤون الدينية والأوقاف على مستوى ولاية بسكرة على عاتقها مهمة التسوية العقارية للأملاك الوقفية بالتنسيق مع الخبير العقاري المذكور آنفا والتي حققت نجاحا كبيرا رغم قلة الإمكانيات المادية، وكإجراء أولي قصد المحافظة على هذه الأملاك قامت المديرية بتحرير عقود إشهار بواسطة موثقين حيث تمت التسوية العقارية منذ 2006 لما يزيد عن 174 ملك وقفي من بينها الأملاك المسترجعة بعد تأميمها في إطار الثورة الزراعية ببلدية بسكرة وسيدي عقبة، سبع قطع فلاحية ببلدية البرانيس، المحلات التجارية ببلدية زريبة الوادي. وقد استطاعت مديرية الشؤون الدينية ببسكرة أن تكون رائدة في هذا المجال بمجموع 230 تسوية موزعة كالأتي: 60 دفترا عقاريا، 102 شهادة، 42 عقدا ناقلا للملكية، 26، عقدا موثقا.

هكذا، عرفت سنوات 2001 الى 2013 بالولاية حصر وجرد واسترجاع وتسوية وضعية بعض الأملاك الموقوفة، كما تم تنظيم مكتب الأوقاف من طرف رئيس المصلحة السيد علي قواسم. قام هذا الأخير بعمل جبار بحيث هيأ الأرضية للعمل الجدي بتنظيم الملفات الخاصة بالأوقاف، ثم وضع بطاقة فنية للوقف، إلى جانب البحث عن الأملاك الوقفية الضائعة. وبحلول 2013 طرحت قضية التسيير الإداري والمالي لملك الوقف، القيام بالتقارير الدورية، إدخال الرقمنة، وكتابة التقارير حول الأوقاف على برنامج اكسال Excel، فتم وضع بطاقية لكل وقف من الأملاك الوقفية وعقود الأملاك الموقوفة، كما طور مكتب الأوقاف طرق استغلال الأملاك الموقوفة التي أثبتت ملكيتها المتمثلة خاصة في الإيجار بحيث رفعت في قيمته، وتحيين الإيجار للمحلات التجارية والأراضي الزراعة والمآرب استناد لتقويم أملاك الدولة وجعلت ذلك عن طريق المزاد العلني، وقد عملت المديرية جاهدة على أن تسير العملية بطريقة قانونية، وهذا ما ساهم في ارتفاع مردود الأملاك الموقوفة، إلى جانب فتح حساب بنكي لتحصيل أموال الأملاك الوقفية. عرفت هذه السنة أيضا تعيين السيد نور اليمين منقري كوكيل للأوقاف فكان من المهام التي خولت له البحث عن الأملاك الوقفية وحصرها وجردها، مراقبة ومتابعة تسيير وإدارة الأملاك الوقفية والزكاة، السهر على صيانة الأملاك الوقفية واقتراح كل التدابير لترميمها، إضافة إلى متابعة المنازعات المتعلقة بالأوقاف، إبرام عقود إيجارها، وكتابة تقارير أدبية ومالية للجهة الوصية على الوقف، وكذا الإشراف على توثيق الوقف وتنسق العمل مع الإدارات المحلية كالبلدية والمحافظة العقارية، واقتراح حلول استثمار الملك الوقفي **(بن عزوز 2011، ص. ص.13و 18-19)**.

بحلول سنة 2014، بادر المجلس الشعبي الولائي لولاية بسكرة من خلال لجنة الشؤون الاجتماعية والشؤون الدينية والأوقاف والشباب والرياضة بإعداد ملف حول الأوقاف ببسكرة. جاء الملف تحت عنوان

"واقع الأملاك الوقفية بولاية بسكرة وآفاق استثمارها"، وقد قام فريق العمل بزيارات ميدانية من أجل تفقد الأملاك الوقفية المتواجدة عبر تراب الولاية وبتنسيق بعض اللقاءات والاجتماعات مع بعض المسؤولين والخبراء في مؤسسات لها علاقة بالأملاك الموقوفة مثل: الخبير العقاري الخاص بالأوقاف، رئيس مصلحة العمليات العقارية والتقويمات بمديرية أملاك الدولة، مفتشية الضرائب، المحامي المكلف بمنازعات الأوقاف، مديرية مسح الأراضي ببسكرة **(واقع الأملاك الوقفية بولاية بسكرة وآفاق استثمارها 2014، ص. 3).**

انتهجت المديرية في عملية البحث وحصر واسترجاع الأملاك الوقفية الضائعة على منهج البحث الميداني بالبحث عن معالم الوقف من خلال شهادة الشهود ثم استصدار الوثائق الثبوتية للوقف المكتشف وتسجيله لدى الهيئات المعنية بذلك وكذا البحث لدى الجهات والهيئات الرسمية التي تتضمن ممتلكاتها أوقافا. **(واقع الأملاك الوقفية بولاية بسكرة وآفاق استثمارها 2014، ص.ص. 31-32).** وفي إطار توسيع دائرة البحث عن المستندات لهذه الأملاك، تمكنت المديرية من الكشف عن عدد هام من العقارات الوقفية والذي بلغ 22 عقارا وقفيا وذلك إلى غاية 2018/12/31 بوثائق ثبوتية مرفقة بمخططات طبوغرافية والتي يرجع تاريخها إلى سنة 1840 وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الأملاك الوقفية المكتشفة ذات وثائق الثبوتية

الدائرة	عدد الأملاك المكتشفة	التعيين
بسكرة	05	سكن طيني+03 قطع أراضي صالحة للبناء
سيدي عقبة	04	قطع أراضي فلاحية صالحة للزراعة
لوطاية	09	قطع أراضي فلاحية وبيضاء
مشونش	03	قطع أراضي بهم نخلات
أورلال	01	بستان 13 غابة دقلة نور
أولاد جلال	01	قطعة أرض بها سكن طيني ومحل

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية بسكرة مكتب الأوقاف.

من 1999 إلى غاية ديسمبر 2018، تمكنت مديرية الأوقاف ببسكرة إذا من استرجاع 303 ملك وقفي من مختلف أنواع العقارات: السكنات، المحلات التيجارية(الحوانت)، المرشات، حمامات، مرآب، أراضي فلاحية، منها البيضاء ومنها المشجرة(غابات النخيل)، منقب مائي ومركز ثقافي قديم، هذا باستثناء الأملاك الوقفية التابعة للزوايا المنتشرة في المنطقة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 02: تطور الأملاك الوقفية بولاية بسكرة 1999-2018.

السنوات / نوع العقار	1999	2004	2009	2014	2018
السكنات	70	56	80	127	146
المحلات	46	65	66	75	77
المرشات	04	11	12	16	16

حمامات	01	04	04	05	04
المرآب	00	00	00	16	02
أراضي فلاحية	00	06	07	08	08
أراضي بيضاء	01	03	03	04	04
بساتين	31	32	38	41	43
منقب مائي	00	00	00	02	02
مركز ثقافي قديم	00	00	00	01	01
المجموع	153	177	210	172	303

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية بسكرة من إعداد السيد منقري نور اليمين وكيل أوقاف بالمديرية

الشكل رقم 01: منحني بياني يوضح تطور الأملاك الوقفية بولاية بسكرة من 1999 – 2018

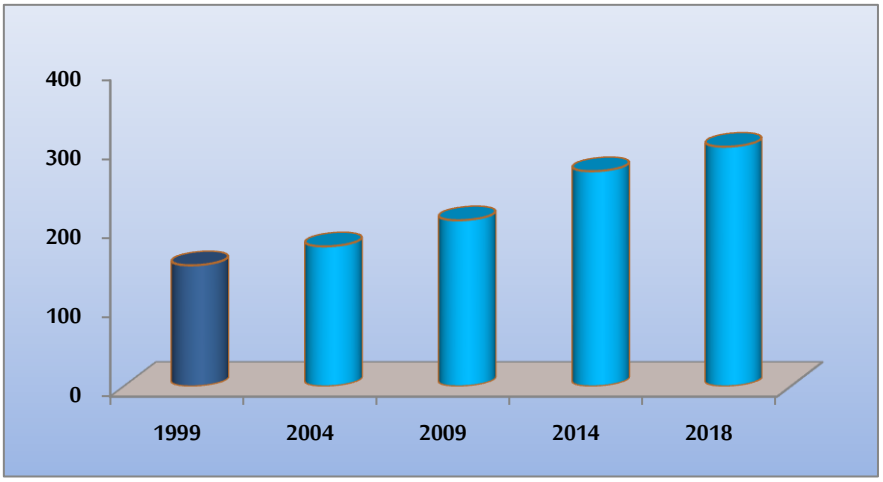

الملاحظ على الجدول أعلاه رقم 2 والرسم البياني أن هناك فعلا تطورا ملحوظا وكبيرا في زيادة الأملاك الموقوفة، وتنوعها، لكن الملفت للانتباه أن نسبة الأراضي الفلاحية قليلة إذا ما قورنت بأنواع أخرى من الأملاك كالسكنات والمحلات التجارية بنسبة 223 عقار مقابل 55 عقار من أراضي فلاحية منها البساتين والأراضي الفلاحية والأراضي البيضاء. في حين أن عقود الوقف التي قمنا بتحليلها خلال إعدادنا لرسالة الماجستير تؤكد غير ذلك، فأغلب الأملاك الموقوفة كانت من الأراضي الفلاحية والتي وردت في العقود تحت اسم الأجنة(مفردها جنان)، وهي عبارة عن غابات وبساتين شاسعة المساحة، والوقف شمل كل ما يحتويه البستان من سكنات ومياه جارية(السواقي)، وآبار، والرحى(الطاحونة المائية)، وغيرها **(نفطي، 1996)**. وهذا يقودنا إلى القول أنه ما زال هناك العديد من الأملاك الموقوفة التي يقع على عاتق المديرية البحث عنها. أما ما تم إحصاؤه عبر مختلف بلديات بسكرة فوضعيته مزرية للبعض يحتاج إلى ترميم وصيانة، ومقبولة أو جيدة للبعض الآخر،

لكن التكفل بهذه الأملاك يحتاج إلى قدرات مالية تفوق بكثير إيرادات الأوقاف[6]، كما أن عددها ليس نهائيا حيث أن هناك ملكيات لم تسوى وضعيتها القانونية بعد وعددها تسعة(9) أملاك في إطار الاعتداء على الأملاك الوقفية.[7]

ورد في التقرير الولائي أن نسبة المحلات التجارية الوقفية التي وضعيتها سيئة(مهدمة، آيلة للسقوط) 52,85 % **(واقع الأملاك الوقفية بولاية بسكرة وآفاق استثمارها 2014، ص. 12)** وهذا ما سيؤثر على مردود الأوقاف علما أن نسبة عدد المحلات تأتي بالمرتبة الثانية بعد السكنات من حيث عدد الأملاك الموقوفة(ينظر الجدول رقم 02). أما فيما يخص السكنات فعددها كبير منها ما هو تابع للمساجد مستغل من طرف موظفي الشؤون الدينية كالأئمة ومعلمي القرآن والقيمين وغيرهم بعقود إيجار أو بمقررة سكن إلزامي، علما أن نسبة كبيرة من هذه الأملاك مهدمة أو آيلة للسقوط وهي بطبيعة الحال غير مستغلة، بدون أن ننس السكنات التي في نزاع قضائي؛ والجدول رقم 03 يبن نسبة استغلال الأملاك الموقوفة.

الجدول رقم 03: نسبة الأملاك الموقوفة المستغلة

نوع الملك	مستغل	مستغل بغير إيجار	غير مستغل	المجموع	نسبة الاستغلال
محلات	58	04	15	77	% 76
سكنات	34	03	109	146	% 24
مرشات	08	/	08	16	% 50
حمامات	02	/	02	04	% 50
غابات	37	/	06	43	% 86
الأراضي الفلاحية والبيضاء	01	/	11	12	% 0,09
مرآب	02	/	/	02	% 100
مركز ثقافي	01	/	/	02	% 100
منقب مائي	/	/	02	02	% 0
المجموع	143	07	153	303	% 48

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية بسكرة من إعداد السيد منقري نور اليمين وكيل الأوقاف

تحتاج أغلب الأملاك الموقوفة إلى ترميم وتجديد البناء كليا فيما يتعلق بالأملاك العقارية، وصيانة وتجديد الأملاك الفلاحية. ومن المشاكل التي تواجه مديرية الشؤون الدينية في تحقيق الأهداف المرجوة فيما يتعلق بإيجار الأملاك الوقفية نذكر: تذبب في تسديد الإيجار الشهري من قبل بعض المستأجرين وامتناع آخرين مما حتم على المديرية اللجوء للقضاء على الرغم من أن مبلغ الإيجار متواضع، رفض بعض المستأجرين رفع قيمة الإيجار مما يتماشى والمعايير المعمول بها بحجة قدمها وتكلفة الصيانة وقلة مردودها مما أدى إلى اللجوء إلى العدالة وصعوبة تبليغ الأحكام وتنفيذها وتوثيق الأملاك المكتشفة لعدم وجود غلاف مالي خاص بذلك. **(واقع الأملاك الوقفية بولاية بسكرة وآفاق استثمارها 2014، ص. 28)**

3. مشاريع استثمار الأملاك الموقوفة: عملت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف على استثمار الوقف وهذا بإخراجه من الاستثمار الديني المحض إلى المزج بين إمكانيات الاستثمار المختلفة، منها من يحمل الصبغة التجارية المحضة، ومنها ما يعكس ضرورة اهتمام الأوقاف بالمجالات ذات المردودية المنخفضة التي يكون لها أثر غير مباشر على تنمية المجتمع **(مسدور 2008، ص.ص. 221-223).**

يرى فارس مسدور أن اللجوء إلى المشاريع الضخمة في مجال الأوقاف غير مجدي بل يحمل في طياته مخاطر كبيرة، خاصة إذا كانت وتيرة الإنجاز ضعيفة، حيث تتحمل الأوقاف خسائر وأعباء إضافية لا يمكنها أن تغطيها، وعليه فالمشاريع الصغيرة والمتعددة متحكم فيها بشكل اكبر من المشاريع الكبرى **(مسدور 2008، ص. 226).**

نظرا لأهمية وتنوع الأوعية العقارية المحصاة للأملاك الموقوفة بولاية بسكرة، عملت هذه الأخيرة على وضع مشاريع لاستثمار هذه الأملاك وفق شروط تتوافق وطبيعة متطلبات الولاية من خلال حسن اختيار المجالات الاقتصادية التي يمكن أن تستثمر فيها الأملاك الوقفية من حيث توفير مناصب العمل والجداول التالية توضح نوع العقار ومكان تواجده والمشروع الاستثماري المقرح عليه بولاية بسكرة.

جدول رقم 04: المشاريع الاستثمارية قيد الانجاز

تسمية المشروع	موقع المشروع	أصل الملكية	المساحة	الملاحظة
مشروع فندق من نوع(R+8) 40 سرير + مقهى مطعم+ مرآب	بلدية سيدي عقبة	وقف عام شهادة رسمية	303م^2	العملية لم تكتمل بعد بسبب صعوبات تقنية تتمثل في اعتراض وزارة الثقافة [8]
غرف تبريد التمور+ 15 محل وقفي	مسجد حدود شارع الأمير عبد القادر بلدية طولقة	شهادة رسمية مشهرة بالمحافظة العقارية	700 م^2	العملية قيد الإنجاز

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية بسكرة مكتب الأوقاف 17 أكتوبر 2018

الجدول رقم 05: مشاريع استثمارية عمرانية مرتقبة

نوع الوقف	موقع المشروع	أصل الملكية	مساحة الأرض	اقتراح الاستثمار	الملاحظة
بناية مهدمة	تتوسط الشوارع الأربعة: نهج 24 أفريل، شارع 03 واعر عيسى، شارع محمد لوام، شارع محمد إدريس ببلدية بسكرة	وقف عام دفتر عقاري	1176 م^2	إنجاز فندق(R+5) إنجاز بناية إدارية إنجاز بناية سكنية للإيجار ومحلات	يقع في وسط مدينة بسكرة
وقف عصمان	شارع معمولي	وقف عام	432 م^2	إنجاز مكاتب إدارية(	يقع مقابل

عبارة عن سكنات قديمة	الطيب بلدية بسكرة	دفتر عقاري		مكاتب محاميين ومحضرين قضائيين+ سكنات بالطابق الأول	محكمة بسكرة
عبارة عن بناية قديمة	شارع 03 واعر عيسى بلدية بسكرة	وقف عام عقد حبس	129م^2	إنجاز بناية تجارية من نوع(R+4)	العقار تم تسجيله باسم ورثة المحبس وهو في العدالة
أرض بها بعض أشجار النخيل تقع بالمحيط العمراني	حي سيدي بركات بسكرة	وقف عام دفتر عقاري	5281.15 م^2	إنجاز سكنات ومكاتب إدارية ومحلات تجارية	
أرض مسيجة	بلدية شتمة	وقف عام عقد حبس موثق	5532 م^2	إنجاز سكنات ومحلات تجارية	عبارة عن مرآب مسيج به ساحتة شاغرة
سكن قديم	شارع الأمير عبد القادر	وقف عام عقد حبس	90 م^2	إنجاز محلين وسكنيين(R+3)	

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية بسكرة مكتب الأوقاف 17 أكتوبر 2018

الجدول رقم 06: مشاريع استثمارية فلاحية مقترحة

نوع الوقف	موقع المشروع	أصل الملكية	مساحة الأرض	اقتراح الاستثمار	الملاحظة
أرض فلاحية	سيدي سريانة سيدي عقبة	وقف عام دفتر عقاري	12 هكتار 73 آر 75 سنتيار	زراعة الحبوب والأشجار المثمرة والنخيل، والخضروات المبكرة وتربية الأغنام	ضرورة حفر بئر على عمق 300 م
أرض فلاحية بسيدي عقبة	سيدي عقبة	وقف عام دفتر عقاري	2 هكتار 37 آر 50 سنتيار	زراعة النخيل والأشجار المثمرة	مشكل نقص المياه
أرض فلاحية	سيدي عقبة	وقف عام دفتر عقاري	01 هكتار 30 آر	زراعة النخيل والأشجار المثمرة	مشكل نقص المياه
أرض بيضاء	حي سيدي بركات بسكرة	وقف عام دفتر عقاري	6077 م^2	معمل لتوظيب التمور والمنتجات	

				الفلاحية	
أرض بيضاء	فلياش بلدية بسكرة	وقف عام دفتر عقاري	2532 م^2	معمل لصناعة اللبنات الاسمنتية أو سكنات فردية	
أرض بيضاء	فلياش بلدية بسكرة	وقف عام شهادة رسمية	1770 م^2	معمل لصناعة اللبنات الاسمنتية أو سكنات فردية	
أرض جرداء	بلدية أوماش-أورلال	وقف عام عقد حبس من المحكمة الشرعية	2 هكتار	تسييج الأرضية، وإصلاح قنوات السقي، غرس نخيل جديدة	

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية بسكرة مكتب الأوقاف 17 أكتوبر 2018

من خلال النظر في فرص الاستثمار والمشاريع المقترحة للاستثمار في الأملاك الموقوفة نلاحظ أنه بالرغم من توفر الوعاء العقاري وتنوعه إلا أن عملية الاستثمار تكاد تكون ضئيلة، وما تحقق منها يعتبر انجاز عظيم في ظل العراقيل التي تواجه العملية والمتمثلة في انجاز فندق ببلدية سيدي عقبة، وغرف تبريد للتمور وإنجاز 15 محل ببلدية طولقة.

4. المعوقات التي تواجه وكلاء الأوقاف ببسكرة في عملية استرجاع وطرق استثمار الأملاك الموقوفة والحلول المقترحة:

عراقيل إدارية ومادية تتمثل في عدم توفر غلاف مالي خاص بعمليات التسوية العقارية، وعمليات البحث واكتشاف الأملاك الوقفية كتوفير سيارة للتنقل والمعاينة الميدانية، إضافة إلى عدم توفير أجهزة الإعلام الآلي لرقمنة عمل وكلاء الأوقاف. وتواجه عملية جرد جرد الأملاك الوقفية في الجزائر قيل جمة فقد حان لمراجعة وتعديل قانون الأملاك الوقفية وفق ما يتلاءم وتعبئة وتطوير الوعاء الاقتصادي للأوقاف والنهوض بالجانبين الاستثماري والإداري للوقف.

عقبات تواجه التسوية العقارية واسترجاع الأملاك الوقفية واكتشافها تتمثل خاصة في عدم توفر مخططات مسح خاصة بالأملاك الوقفية، أو وثائق إشهاد إلا في حالات نادرة، وغياب ثقافة الوقف لدى الكثير من المواطنين وعدم تعاونهم بل وتواطئهم في كثير من الحالات في التستر على الاعتداء والاستيلاء على الأملاك الوقفية، حيث لا يعلنون على حقيقة الملك الوقفي إلا في حالة نشوب نزاع بينهم، إلى جانب قلة الإمكانيات البشرية الواقفة على هذه العملية، من حيث العدد، والكفاءة والتخصص.

عراقيل بدور القضاء بحيث تعرف منازعات الوقف التأخير في الحكم والمماطلة في تنفيذ الأحكام الصادرة، وتجد العدالة صعوبة في إخراج العقار من الملك الخاص إلى ملك وقفي في حين هو في الأصل وقف، ومن شروط الوقف التأبيد. كما أن النصوص القانونية المختصة بقضايا النزاع في أملاك الأوقاف قليلة إذ أننا لا نجد إلا المادة 48 من قانون الأوقاف 10/91 تحدد فقط الجهة الوصية على هذه المنازعات، في حين أن الأمر

يتطلب مواد خاصة بمنازعات إعادة تقييم الإيجار، وبتمويل عمليات الصيانة وبتحصيل المستحقات الوقفية (واقع الأملاك الوقفية بولاية بسكرة وآفاق استثمارها 2014، ص. 46).

رفض الكثير من العائلات الإفصاح عن الأوقاف الخاصة، ووجود أملاك وقفية معروفة لدى بعض أفراد المجتمع توارثها الذاكرة الجماعية لكن لا نملك الوثائق الضرورية التي تثبت ذلك، وفي حالة ما إذا قررت مديرية الشؤون الدينية والمصالح المخولة في ذلك إثبات ملكية للوقف عن طريق شهادة الشهود، يتغيب هؤلاء ويماطلون في الأمر، ثم يرفضون الشهادة في أغلب الأحيان، أما في حالة ما إذا تم الإقرار بأن العقار ملك للأوقاف لا يقع التنفيذ ونقل ملكيته من صفته ملك خاص لملك وقف وهو ما يثير مسألة أهمية المؤسسة القضائية في هذا المجال. (بن عزوز 2011، ص.ص. 13-16) .

لمجابهة هذه المشاكل، تقترح مديرية الشؤون الدينية لولاية بسكرة بعض الحلول من ذلك:

تفعيل بعض اللجان داخل الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف كاللجنة الوطنية للأوقاف حيث تحال إليها قضايا الأملاك الوقفية التي سويت على المستوى المحلي والقضائي وتنتظر التأشيرة النهائية من قبل اللجنة، إلى جانب تفعيل دور ناظر الأوقاف، واللجنة الولائية للتسوية القانونية للأملاك الوقفية الموجودة بحوزة الدولة، وهي لجنة تم إنشاؤها بموجب التعليمة الوزارية المشتركة رقم 01/06 المؤرخة في 20 مارس 2006 (واقع الأملاك الوقفية بولاية بسكرة وآفاق استثمارها 2014، ص. 38).

تشكيل ديوان للأملاك الوقفية والزكاة منفصلا عن مديرية الشؤون الدينية والأوقاف من أجل الرقي بالمؤسسة الوقفية يتكون من مدير الديوان، ومحاسبين، ومحامين مختصين بالمنازعات الوقفية لأن هناك صعوبة في التعاقد مع محامين خارج التخصص، مهندسين، تقنيين في الإعلام الآلي، ومختصين في الإحصاء[9]، وهو ما أكد عليه فارس مسدور من قبل، والذي يعبر من المختصين في مجال الوقف، حيث أشار إلى ضرورة استحداث أساليب تمويلية واستثمارية جديدة في مجال الوقف؛ وعليه فإن مجامع الفقه الإسلامي مدعوة للتعاون مع الخبراء والباحثين في مجال الاقتصاد بغية تطوير صيغ التمويل والاستثمار بما لا يتعارض ومختلف القواعد والآراء الفقهية في هذا المجال (مسدور 2008، ص. 225). أما بخصوص إدارة الأوقاف الجزائرية فلا يمكنها أن تحقق نتائج جيدة في مجال الإيرادات إلا إذا حظيت بالاستقلالية الكاملة في ممارسة نشاطها ذلك أن تشتت الجهود في المديرية باختصاصات مختلفة ليس في صالح الأوقاف (مسدور 2008، ص. 226).

ضرورة تفعيل جهاز القضاء بما تتطلبه مؤسسة الوقف من جانب التسريع في النظر في المنازعات الخاصة بالوقف، والوقوف على تنفيذ الأحكام الصادرة، ولنا في ذلك نموذج دولة تركيا. في ذلك يقترح إجراء اتفاقية مع جهاز القضاء مما يعطي أفضلية وحماية لملك الوقف، والإسراع في التسخير للقوة العمومية في التنفيذ.

ومن جهتنا، نقترح نحن حلولا أخرى من ذلك:

التخلص من البيروقراطية والروتين الإداري التي حالت دون تطوير الوقف من حيث استرجاع الأملاك الوقفية، واستثمارها، وإيجاد آليات أخرى أكثر مرونة من أجل خدمة المجتمع والاقتصاد المحلي والوطني وتخفيف الأعباء عن الدولة.

ضرورة غرس ثقافة الوقف داخل المجتمع المدني، كما كانت سائدة في الماضي، وذلك بالتحسيس بأهمية هذه العملية من الجانب الديني والاجتماعي عن طريق منابر المساجد والإعلام، وإقامة الأيام الدراسية والندوات العلمية تبرز أهمية الأوقاف في الماضي والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحاضر، وذلك من أجل توفير أوقاف جديدة.

ضرورة الاستمرار في البحث عن الأوقاف القديمة، وتسوية وضعيتها قانونيا، ومحاولة تفعيل جميع النصوص القانونية التي اقرها المشرع الجزائري، وكذلك تفعيل الهيئات الإدارية المشرفة على الأملاك الوقفية وتسييرها الموجودة على مستوى المركزي(وزارة الشؤون الدينية والأوقاف) وبالخصوص لجنة الأوقاف على مستوى الوزارة. وعلى مستوى المحلي(المديرية الشؤون الدينية والأوقاف). وذلك دون إغفال الحث على إنشاء أوقاف جديدة.

اعتماد مكاتب دراسات متعددة في مجال الدراسات الاقتصادية للمشاريع، واختيار المشاريع الاستثمارية الخيرية ذات المردودية العالية من جانب، والتي تكون لها آثار اجتماعية ايجابية من جانب آخر.

فتح مجالات أخرى لاستثمار الأملاك الموقوفة غير الجانب الاقتصادي وحصره في قطاع الفلاحة والتوجه إلى مجال التعليم والبحث العلمي، والرعاية الصحية وهي المجالات التي نشطت فيها المؤسسات الوقفية في الماضي، مع التقليل من الاستثمارات ذات المخاطر الكبيرة. وإن بقينا في مجال الاستثمار الفلاحي الذي تتطلبه طبيعة المنطقة يمكننا الاستثمار في الأشجار المثمرة بدل التركيز على أشجار النخيل والطماطم والفلفل وهي زراعات رائجة بالمنطقة وتضمن على الأقل التموين الداخلي بهذه المواد وأيضا الاستثمار في مجال الصناعة الفلاحية، كما يمكننا إعادة إحياء زراعة الحبوب التي كانت سائدة في الماضي: القمح والشعير.

العمل على التنسيق الدولي لتبادل الخبرات وتجارب المؤسسات الوقفية وأعمالها ومشاريعها في البلدان الإسلامية ذات السبق في هذا المجال، وتعتبر التجربة الكويتية في استثمار الأملاك الوقفية الرائدة والمتميزة في العالم العربي الإسلامي، إلى جانب تجربة تركيا، واندونيسيا، والإمارات وغيرها مع محاولة إعطاء خصوصية للتجربة الجزائرية.

أتوجه في آخر هذه الورقة البحثية بالشكر الخاص إلى مدير الشؤون الدينية وإلى السيد منقري محمد الأمين وكيل الأوقاف الذي لولا مساعدته، لما تمكنا من انجاز هذا العمل نتمنى له التوفيق في كل ما يسعى إليه مع العاملين بالمديرية من أجل خير الوقف.

خاتمة:

تعرضت الأملاك الوقفية بالجزائر بعد الاستقلال للاستيلاء والتخريب والنهب بقصد وبدون قصد، وذلك راجع لغياب النصوص القانونية المنظمة لها، وبصدور قانون 10/91 بدأ الحديث عن فرص الاستثمار في الأملاك الموقوفة -خاصة العامة- والاعتراف بدورها الاجتماعي والاقتصادي.

كانت الأوقاف ولازالت تمثل أهمية بولاية بسكرة، والدليل هو ذلك الرصيد العقاري للأملاك الموقوفة المسترجع من جانب مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، ولازالت العملية مستمرة في البحث واسترجاع الأملاك الوقفية، وهناك العديد من الأملاك لازالت تنتظر النظر من جانب العدالة في تسوية وضعيتها.

باشرت مديرية الشؤون الدينية في استثمار هذه الأملاك الوقفية، لكن هناك العديد من العراقيل تصادف العملية وهي: صفة الوقف في حد ذاته، وغياب منظومة قانونية مُحكمة موجهة خصيصا للأوقاف، إضافة لصعوبة البحث عن الأملاك الوقفية الضائعة وآلية استرجاعها، وربما الذي يعيق العملية أيضا هو غياب ثقافة الوقف عند المجتمع الجزائري في وقتنا الحاضر.

لا يمكن لإدارة الأوقاف الجزائرية أن تحقق نتائج جيدة في مجال الإيرادات إلا إذا حظيت بالاستقلالية الكاملة في ممارسة نشاطاتها، ذلك أن تشتت الجهود في مديرية باختصاصات مختلفة ليس في صالح الأوقاف بغية ضمان حسن استغلال الأملاك الوقفية ومتابعتها، والحفاظ عليها.

بينت الدراسة أن الوقف ظاهرة تاريخية تمتد جذورها في الماضي، وهي ظاهرة معاصرة يمكن تفعيلها للاستجابة لعدد من متطلبات المجتمع الحديثة التي أخذت تتزايد وتتشعب. فقد كانت الأوقاف الإسلامية في الماضي سندا قويا للدولة في ظل عجزها عن تلبية مختلف الحاجيات الاجتماعية الضرورية، ومكملة لها في العديد من الميادين، وما أحوجنا اليوم إلى تحيين هذه الظاهرة وتثمينها وتفعيلها، وإعادة بعث الأوقاف من جديد، وتشجيع الأغنياء من أبناء هذه الأمة على الوقف في سبيل الخير خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الدولة والمجتمع.

ولربما من بين التوصيات التي نختم بها هذا العمل هي إعادة إدماج الوقف في المفهوم المعاصر للمنفعة العامة، وتفعيل دوره في تلبية الخدمات الاجتماعية والحَضْرية وتحقيق جانب من حاجيات السكان وهي إحدى المقاصد الشرعية للوقف في ظل ظرف يميزه العجز المزمن للجماعات المحلية(البلديات) في الاضطلاع بدورها في تسيير المدينة وتوفير متطلبات ساكنيها كما يمكن للوقف أن يلعب دورا في إنشاء ودعم المدارس والجامعات والمستشفيات ومراكز البحث العلمي.

الهوامش:

1 أخرجه مسلم عن أبي هريرة(1631) في كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من ثواب بعد وفاته، كما رواه البخاري في الأدب ، والترمذي (1376) كتاب الأحكام،_باب في الوقف، وأبو داود(2880) كتاب الوصايا، باب ما جاء في الصدقة عن الميت، والإمام أحمد في المسند (372/2) برقم(8831).

2 أرشيف محكمة طولقة وإمليلي عقود مختلفة، حوالي 28 سجل من 1859-1946.

3 ولد الأخضري في بنطيوس من قرى نواحي بسكرة، أخذ العلم عن والده وشقيقه،كما طلب العلم بقسنطينة، وبتونيس. يذهب معظم المترجمين له أنه عاش ثلاثا وثلاثين سنة(920-953ه) كان عالما يؤلف المتون ويشرحها ويجمع الكتب. للمزيد ينظر: سعد الله. أ. المرجع السابق. ص. ص. 500-503.

4 لمعرفة المزيد حول هذه القوانين والمراسيم التي استهدفت الملكية العقارية عامة وأملاك الوقف خاصة خدمة للاستيطان الأوروبي ينظر: حيمر، ص. (2014). السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930). رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم التاريخ وعلم الآثار جامعة الحاج لخضر باتنة. الجزائر.

5 أرشيف محكمة طولقة أحكام، سجل 45، أحكام 7 ديسمبر سنة 1919 إلى 28 مارس 1920، ص 12.

6 هذه البلديات هي: بسكرة، الحاجب، القنطرة، عين زعطوط، لوطاية، جمورة، البرانيس، الفيض، زريبة الواد، أمزيرعة، شتمة، مشونش، سيدي عقبة، طولقة، ليشانة، أوماش، بوشقرون، برج بن عزوز، الشعيبة، فوغالة، الغروس، أورلال، امليلي، ليوة، الدوسن، أولاد جلال، سيدي خالد.

7 لقاء مع وكيل أوقاف السيد منقري نور اليمين بمكتبه بمقر مديرية الشؤون الدينية والأوقاف يوم الخميس 2019/2/28 على الساعة 10.

8 هذه من العراقيل التي تعترض المشاريع الوقفية بسبب عدم توافق وتجاوب المؤسسات الحكومية، فالفندق يتعارض مع طبيعة المنطقة، حيث يشرف على أطلال قرية سيدي عقبة والتي هي عبارة عن خراب.

9 لقاء مع وكيل الأوقاف السيد منقري نور اليمين بمكتبه.

قائمة المراجع:

1. Busson, De Janssens,. (1952). *Les wakfs dans l'Islam contemporaine.* Alger.
2. أبو القاسم،سعد الله،. (1998). *تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830 م* (المجلد الجزء الأول). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
3. أبو القاسم،سعد الله،. (1998). *تاريخ الجزائر الثقافي* (المجلد الجزء الأول). بيروت، دار الغرب الإسلامي.
4. الشيخ أحمد،خمار،. (2007). *تحفة الخليل في نبذة من تاريخ بسكرة النخيل*. بسكرة، الجزائر: مطبعة الفجر.
5. بن عزوز ,ع .ا .(2011) .ولاية الدولة لشؤون الوقف)حدردها،ضوابطها، مجالاتها .(*مندى قضايا الوقف الفقهية الخامس* .اسطنبول.
6. ع. السنوسي، و ع. ف. داودي. (مارس, 2015). الوقف: ضوابطه الشرعية وتطوره التاريخي بالجزائر. *مجلة التراث* (17).
7. ف. لحرش. (مارس, 2015). تسيير الأملاك الوقفية. *مجلة التراث* (17).
8. مسدور ,ف .(2008) .*تمويل واستثمار الأوقاف بين النظرية والتطبيق)مع الإشارة إلى حالة الأوقاف بالجزائر .(* الجزائر.
9. نفطي ,و .(1996) .*الحياة الاجتماعية والثقافية في منطقة بسكرة من خلال وثائق الأوقاف)الأحباس-1830 (* .*1930* تونس.
10. واقع الأملاك الوقفية بولاية بسكرة وآفاق استثمارها. (2014). *واقع الأملاك الوقفية بولاية بسكرة وآفاق استثمارها.*